اقتباس: النعيمي. لقمان. ع. م. (٢٠٢٣). العلاقات العراقية–التركية ٢٠١١–٢٠٢٣: دراسة في البعد السياسي والدبلوماسي.
مجلة دراسات إقليمية. ١٧ (٥٧). ٩–٤٢:
https://doi.org/10.33899/regs.2023.179732

العلاقات العراقية–التركية ٢٠١١–٢٠٢٣

دراسة في البعد السياسي والدبلوماسي

ا.د.لقمان عمر محمود النعيمي

مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

dr.luqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٣/٥/٥ القبول: ٢٠٢٣/٦/١٥ النشر: ٢٠٢٣/٧/١

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع العلاقات العراقية–التركية خلال المدة ٢٠١١–٢٠٢٣ في المجال السياسي والدبلوماسي، وتكمن أهمية البحث في تناوله التطورات التي طرأت على العلاقات بين البلدين خلال المدة أعلاه لاسيما مع حصول تطورات أمنية وسياسية في المنطقة منها حرب داعش في العراق عام ٢٠١٧ والتداعيات التي خلفتها الحرب، وتمدد نشاطات حزب العمال الكردستاني في العراق، والاستفتاء في إقليم كردستان وملف المياه بين البلدين، وتضمن البحث تمهيدًا وستة محاور أساسية، فضلا عن المقدمة والخاتمة، ومن أهم النتائج التي خرج بها البحث: أن المصالح الاستراتيجية المشتركة بين البلدين ينبغي أن تكون الموجه الرئيس للعلاقات بين البلدين، وينطلق من خلالها وفي أُفقها الحوار البناء الهادف إلى حل المشاكل العالقة، وصولا إلى تحقيق المصالح المشتركة بينهما.

الكلمات المفتاحية: العراق وتركيا؛ العلاقات العراقية–التركية؛ سياسة تركيا تجاه العراق؛ مشكلة المياه؛ العراق؛ تركيا.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: Alnuaimy, Luqman. O. M. (2023). Iraqi-Turkish Relations 2011-2023: A Study in Political & Diplomatic Dimension. *Regional Studies Journal*, 17 (57). 9-42: https://doi.org/10.33899/regs.2023.179732

Iraqi-Turkish Relations 2011-2023
A Study in the Political & Diplomatic Dimensions

Prof. Dr. Luqman O. Mahmood Alnuaimy
Regional Studies Center/ University of Mosul / Iraq
dr.luqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq

Received: 5/5/2023 **Accepted: 15/6/2023** **Published: 1/7/2023**

Abstract

The research aims to shed light on the issue of Iraqi-Turkish relations, during 2011-2023, in the political and diplomatic fields. The importance of the research lies in addressing the developments that have occurred in the relations between the two countries during the above period, especially with the security and political developments in the region, including the ISIS war in Iraq in 2017 and the repercussions of the war, the expansion of the activities of the Kurdistan Workers' Party in Iraq, the referendum in the Kurdistan region and water problem between the two countries. The research included a preface and six basic themes, as well as an introduction and conclusion. One of the most important results of the research is that the common strategic interests between the two countries should be the main guide for relations between them; through which constructive dialogue aimed at solving outstanding problems is launched to achieve common interests between them.

Keywords: Iraq and Turkey; Iraqi-Turkish relations; Turkey's policy towards Iraq; water problem; Iraq; Turkey.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

هناك اتفاق على أن العلاقات العراقية التركية كانت دائما رهينة عدد من القضايا الثنائية الساخنة بين البلدين، ومقدار التحسن في هذه العلاقات يعتمد على مدى التباين أو التقارب في المواقف منها، لتؤثر فيها أو عليها إيجابا أو سلبا، مثل معضلة الأمن المعقدة منذ عقود بين البلدين بسبب وجود عناصر حزب العمال الكردستاني في العراق، ومشكلة المياه المتفاقمة مع تغيرات المناخ المتسارعة، وقضية الطاقة وتصدير النفط، ومواقف تركيا من بعض القضايا السياسية الداخلية في العراق وغيرها، فضلا عن التأثيرات الخارجية المتداخلة، والقضايا الإقليمية كالأزمة السورية وتطوراتها المعقدة، مما جعلها غير مستقرة وغامضة المعالم، وخلال حقبة حكومة نوري المالكي الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) بلغت الخلافات أوجُها على خلفية قضية نائب رئيس الجمهورية الأسبق طارق الهاشمي، والأزمة السورية وانحياز تركيا للمعارضة السورية، ورفْضها للموقف الإيراني والروسي، مما أسهم في المزيد من التوتر في العلاقات، لا سيما وأن بغداد المنفتحة على إيران والتي تجنبت إغضاب دمشق قبلت أن يكون الثمن الابتعاد أكثر فأكثر عن أنقرة، فضلا عن تعقيدات مشكلة حزب العمال الكردستاني في العراق والتواجد العسكري التركي في شمال العراق.

لا أحد ينكر أن الكثير من التحولات الثنائية والإقليمية أثرت سلبا على مسار العلاقات بين أنقرة وبغداد بينها التحولات الإقليمية الناجمة عما أطلق عليه بـ(ثورات الربيع العربي) والانسحاب الأمريكي العاجل من العراق والتقارب الأخير بين تركيا وإقليم كردستان العراق؛ لذلك فإن التحولات في قراءة علاقات تركيا المتغيرة مع العراق اليوم تمر دون شك عبر إثبات سقوط نظرية أن تعزيز العلاقات مع كردستان يؤدي إلى ضعفها مع بغداد.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على البعد السياسي والدبلوماسي في العلاقات العراقية التركية منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٣ وهي المدة التي شهدت في معظمها توترات سياسية متقطعة في العلاقات الثنائية بين البلدين نتيجة العديد من العوامل والأسباب السياسية والأمنية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تحليل طبيعة العلاقات العراقية–التركية خلال المدة أعلاه وكيفية تأثرها بعدد من العوامل والأسباب التي أسهمت في توتر جانبها السياسي، والخطوات المتخذة من مسؤولي البلدين لتدارك تدهورها بما يضر المصالح المشتركة بينهما.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي:

لماذا تتسم العلاقات السياسية بين العراق وتركيا بشكل عام، وخلال المدة أعلاه بشكل خاص، بالتوتر المستمر على الرغم من وجود مصالح استراتيجية مشتركة بين البلدين تقتضي تطوير هذه العلاقات ومعالجة أسباب وعوامل التوتر؟ وهل يمثل البعد الأمني في العلاقات (مشكلة وجود عناصر حزب العمال الكردستاني في العراق) سببا حقيقيا لتركيا للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق؟ ولماذا لا يستطيع العراق معالجة مصادر التوتر بالتنسيق والحوار الثنائي مع تركيا؟

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والوصفي في معالجة مشكلة البحث، وتتبع المسار السياسي العلاقات الثنائية بين البلدين خلال مدة مهمة جدا شهدت أحداثا داخلية وإقليمية، انعكست آثارها على تلك العلاقات.

هيكلية البحث:

تضمنت هيكلية البحث ستة محاور فضلا عن التمهيد والمقدمة والخاتمة كما يأتي:

تمهيد: خلفية تاريخية للعلاقات العراقية التركية

أولا: سياسة تركيا تجاه العراق ٢٠٠٣–٢٠٠٩

ثانيا: العراق وتركيا في عهد حكومة نوري المالكي الثانية ٢٠١٠–٢٠١٤

ثالثا: تركيا وإقليم كردستان العراق ٢٠١٠–٢٠١٤: سنوات الشراكة

رابعا: العراق وتركيا في عهد حكومة العبادي ٢٠١٤–٢٠١٨: إعادة العلاقات

خامسا: العراق وتركيا ٢٠١٨–٢٠٢٠: بين التوتر والانفراج في العلاقات

سادسا: حكومة السوداني ٢٠٢٢–٢–٢٣ وزخم جديد للعلاقات العراقية التركية:

تمهيد: خلفية تاريخية للعلاقات العراقية التركية

بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، اتضح بأن تركيا لم تنسَ مصالحها وارتباطاتها التاريخية بولاية الموصل (ونقصد بها الموصل، أربيل، كركوك، السليمانية)، وقد ظهرت هذه الرغبات عندما رفض الأتراك، الاعتراف بالدولة العراقية وطالبوا بولاية الموصل وأكدوا في ميثاقهم الوطني (٢٣ من نيسان/ أبريل ١٩٢٠)، على ضرورة إعادتها إلى تركيا (المادة الأولى من الميثاق)، وقد قامت وجهة نظر واضعي الميثاق على أن أغلبية سكان ولاية الموصل هم من الأتراك والأكراد، كما أنهم مرتبطون اقتصادياً وثقافياً بتركيا (النعيمي، ٢٠١٣، ١٤٣)، وقد دفع الأتراك ببعض قطعاتهم العسكرية داخل الأراضي العراقية، وقامت وجهة النظر التركية على أن القوات البريطانية المحتلة للعراق دخلت الموصل بعد هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، وبناءً عليه أخلت القوات البريطانية بشروط الهدنة لذلك فالاحتلال يعد باطلاً، وقد رفعت الأمر إلى عصبة الأمم التي أرسلت بعثة للتحقيق إلى المنطقة وأصدرت بعد ذلك قرارها في كانون الأول سنة ١٩٢٥، بإبقاء ولاية الموصل ضمن حدود دولة العراق (العلاف، ٢٠٠٦، ٤).

لذلك فقد كانت هناك سلبيات وتوترات في العلاقات العراقية–التركية خلال النصف الأول من العقد الثاني من القرن العشرين، حتى هدأت الأمور بين البلدين بعد توقيع المعاهدة العراقية–البريطانية–التركية في ٢٥ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٦، وبموجبها تم حل مشكلة الموصل، وتم تحديد الحدود البرية العراقية مع تركيا، كما ظل قائما إلى يومنا هذا.

بعد عام ١٩٢٦ حدث تقارب بين العراق كدولة – ولو تحت الوصاية البريطانية – وبين تركيا، وتوج هذا التقارب بزيارة الملك فيصل الأول (١٩٢١–١٩٣٣) إلى اسطنبول وأنقرة عام ١٩٣١، وتم فيها الاتفاق على تبادل السفراء والزيارات، ولم تبق أي توترات بين الطرفين، وعادت العلاقات إلى طبيعتها، فقد كان العراق بحاجة كبيرة إلى تركيا خلال هذه المدة من الناحية الإدارية والثقافية

والاجتماعية، ومنذ استقلال العراق عام ١٩٣٢ وحتى ثورة عام ١٩٥٨، كان هناك تقارب سياسي ودبلوماسي بين البلدين، وتمثلت أهم الأحداث خلال هذه المدة بعقد ميثاق سعد آباد في ٨ تموز/ يوليو عام ١٩٣٧ وحلف بغداد في ٤ شباط/ فبراير عام ١٩٥٥ (البراوي، ١٩٩٨)، ويمكن القول: إن العلاقات خلال هذه المدة تميزت بالتقارب والتعاون بين البلدين (السبعاوي، ١٩٨٦).

خلال عقدي الستينيات والسبعينيات أظهرت استراتيجية السياسة الخارجية التركية التي اتبعتها تركيا بعد انقلاب عام ١٩٦٠ بالتقارب مع دول المنطقة، ومنها العراق، واتضحت خلال أزمة النفط عام ١٩٧٣، إذ أعلنت دول أوبك، التي يعد العراق أحد أعضائها المؤسسين، أن تزويد تركيا بالنفط لن يكون محدوداً، ونتيجة لذلك بدأ تنفيذ خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا، كركوك–يومورتاليك، في آب/ أغسطس ١٩٧٣ وتم البدء باستخدامه في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ (أ. ن. النعيمي، ٢٠١٠، ٢٣–٢٥).

لكن من جهةٍ أخرى أصبحت مشكلة حقوق المياه مثار خلاف بين البلدين منذ بداية عقد الستينيات، عندما قامت تركيا بتنفيذ مشروع (الغاب **GAP**) الذي هدف إلى تجميع مياه نهري دجلة والفرات من خلال بناء ٢٢ سدا، لأغراض الري وإنتاج الطاقة الكهرومائية، وعلى الرغم من النزاع على المياه بين تركيا وسوريا كانت أكثر تعقيدا، إلا أنه كان ينظر أيضا إلى مشروع الغاب من قبل العراق بمثابة تهديد له، وزادت حدة التوتر بين تركيا والعراق حول هذه المشكلة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات (العباسي، ٢٠٠٥).

خلال الحرب العراقية–الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨، بقيت تركيا محايدة رسميا، وحافظت على العلاقات السياسية والاقتصادية مع كلا البلدين، ولكن بعد غزو العراق للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، تغيرت العلاقات العراقية التركية بشكل كبير ودخلت مرحلة القطيعة تقريبا، خاصة بعد قيام تركيا بتطبيق الحظر على العراق في إطار قراري مجلس الأمن الدولي الأول ذي الرقم ٦٦٥ بتاريخ ٢٥ آب/ أغسطس

١٩٩٠، والثاني ذي الرقم ٦٨٨ في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١ القاضي بفرض حظر طيران على العراق في الشمال وتوفير ملاذ آمن للأكراد هناك، وبناءً على ذلك سارت العلاقات الثنائية بين البلدين في المدة بين ١٩٩٠-٢٠٠١ في إطار قرارات مجلس الأمن الدولي، ونتيجة لضعف الحكومة المركزية العراقية، والفراغ الحاصل في السلطة في شمال العراق، ازدادت المشاكل الأمنية بين البلدين، إذ قام حزب العمال الكردستاني الذي تعده تركيا منظمة (إرهابية) بتكثيف هجماته ضد تركيا عبر شمال العراق (أ. ن. النعيمي، ٢٠١٠، ٣٦).

أولا: سياسة تركيا تجاه العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٩

إن امتناع تركيا عن توفير التعاون المطلوب مع واشطن تمهيداً لغزو العراق عام ٢٠٠٣، لم يكن قراراً جريئاً فحسب، بل كان "اختباراً حقيقيا" بالنسبة للسياسة الخارجية التركية الجديدة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية التي لم يمض على تشكيلها سوى بضعة شهور (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢). وأياً تكن الانتقادات الداخلية التي وجهت في حينها إلى الطريقة المرتبكة التي حكمت اتخاذ هذا القرار من قبل المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان التركي)-والذي جاء خلافا للتوصية الحكومية في هذا الشأن بعد مفاوضات مفصلة ومطولة مع الجانب الأمريكي-فإن القرار في النهاية كان صائبا بقدر ما كان يعني الموقف التركي من القضية العراقية وتحول الرأي العام التركي نتيجة لذلك تجاه السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط (نوفل، ٢٠١٠، ٥٥) ومواقفها من القضايا الإقليمية.

لذلك شكل الغزو الأمريكي للعراق في آذار ٢٠٠٣ منعطفا خطيرا في تاريخ العلاقات التركية-الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن، ليس بسبب ما أفرزته من توتر كبير في العلاقات السياسية بين تركيا والولايات المتحدة على خلفية رفض المجلس الوطني التركي الكبير دخول القوات الأمريكية إلى أراضيه في ١ آذار ٢٠٠٣ ، للانطلاق بعملياتها العسكرية من شمال العراق، بل فيما أعقب ذلك من تداعيات خطيرة للقضية العراقية بالنسبة لتركيا، سواء فيما يتعلق بتطورات المسألة الكردية ومسألة

كركوك خصوصا، أو ما يتعلق بمسألة حزب العمال الكردستاني وقواعده الموجودة في شمال العراق، الأمر الذي أفرز تحديات إقليمية جديدة لتركيا، اختلفت مع الولايات المتحدة في معالجتها وسبل التعامل معها، مما سبب توترا عميقا في العلاقات السياسية بينهما (ل. ع. م. النعيمي، ٢٠٠٧، ص ٦٤).

بالنسبة للسياسة الخارجية التركية الإقليمية بشكل عام خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ فقد اعتمدت على نظرية العمق الاستراتيجي التي دعا إليها أحمد داود أوغلو في كتابه المشهور (نظرية العمق الاستراتيجي)(Kanat, 2010, 205–225) التي من ضمن مبادئها الأساسية تصفير المشكلات مع دول الجوار وتبنتها تركيا في سياستها الخارجية تجاه المنطقة ككل، ومع وجود إيجابيات كثيرة لهذه السياسة، إلا أنها لم تخل من العيوب أيضاً، فمن المظاهر الإيجابية، على سبيل المثال، هي التغيير في سلوك تركيا تجاه المنطقة واعتمادها على القوة الناعمة (السلمية) بدلاً من القوة الصلبة (العسكرية)، وهذا ما توضح جلياً في طريقة تعامل حزب العدالة والتنمية مع أزمة أسطول الحرية في أيار/ مايو ٢٠١٠ (عبدو والريكاني، ٢٠١٨، ٢٣٤).

وقد حاولت تركيا التعاطي مع الشأن العراقي خلال المدة أعلاه من خلال التركيز على توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق بوصفه سوقا خصبة ومتنامية للبضائع والاستثمارات التركية، لاسيما بعد تدمير بنيته التحتية نتيجة الحصار ثم الحرب عام ٢٠٠٣ من قبل الأمريكان، وكانت تجربتها في إقليم كردستان ناجحة الى حد كبير فحاولت تطبيقها في عموم العراق الذي كان بحاجة ماسة الى استثمارات خارجية، وتركيا كانت أقرب الدول المجاورة التي تستطيع القيام بهذه المهمة خلال تلك المدة؛ لذا حاولت حكومة حزب العدالة والتنمية الاستفادة من هذا المدخل وفعلا نجحت في هذا المجال لاسيما بعد زيارتي وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أوغلو ورئيس الوزراء السابق رجب طيب اردوغان مصطحبين معهم كبار رجال الأعمال الأتراك والشركات التركية الكبرى وشهدت السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٩ تطورا للعلاقات الثنائية في المجالات كافة (أحمد، ٢٠١٦، ٧٥).

ثانيا: العراق وتركيا في عهد حكومة نوري المالكي الثانية ٢٠١٠-٢٠١٤: سنوات التوتر

في المدة الثانية ٢٠١٠-٢٠١٤ بدأت سياسة تركيا تميل نحو القيادة الإقليمية، خاصة بعد اندلاع الثورات العربية التي بدأت أواخر عام ٢٠١٠، إذ عززت تركيا الاستراتيجية الجديدة، وعملت بشكل جدي من أجل القضاء على الخصومات بين الأطراف الإقليمية، ومحاولة الاندماج مع النظام العالمي ككل (Öniş, 2012, 45–63). وقد استثمرت تركيا هذا التوجه الجديد في سياستها الخارجية لتعزيز قوتها وسلطتها على صعيد الخريطة السياسية الداخلية المحلية (عبدو والريكاني، ٢٠١٨، ٢٣٥) لاسيما بعد الفوز الثالث لحزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بعلاقات تركيا مع العراق بعد عام ٢٠١٠ وسياستها الجديدة تجاهه لاسيما في ظل اندلاع ثورات الربيع العربي من جهة، وانسحاب القوات الأمريكية من العراق من جهة أخرى، فقد شهدت توترا سياسيا متصاعدا كما سيتم بحثه لاحقا حتى احتلال داعش للموصل وأجزاء واسعة من العراق في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، ومن جانبه فإن العراق حرص على بناء أفضل العلاقات مع الدول المجاورة ودعا الشركات العالمية إلى إعادة إعمار ما دمره الاحتلال الأمريكي وتداعيات ما تبعه من إرهاب؛ فبعد عام ٢٠١٠ تصاعدت الأزمات بين العراق وتركيا بسبب بعض المواقف التي اتخذتها الحكومة التركية تجاه قضايا عدتها الحكومة العراقية آنذاك تدخلا في الشؤون الداخلية للعراق؛ لذلك شهدت العلاقات الثنائية تراجعا كبيرا لاسيما خلال الولاية الثانية لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ٢٠١٠-٢٠١٤ (عبدو والريكاني، ٢٠١٨، ٢٣٤).

مع مطلع عام ٢٠١١ حصلت تطورات سياسية وأمنية في المنطقة أثرت في العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا سلبا وإيجابا، وجاء التطور الأول وهو انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق عام ٢٠١١ في عهد الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٦) بعد عقد اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة

عام ٢٠٠٨، وقد أسهم هذا الانسحاب في دخول العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التحسن سياسيا واقتصاديا، والتطور المهم الثاني الذي حصل هو الثورات العربية التي حدثت عام ٢٠١١، لاسيما الثورة السورية التي تحولت فيما بعد إلى أزمة كبيرة إثر تدخل قوى إقليمية ودولية فيها، ونتيجة لاختلاف المواقف بين العراق وتركيا تجاه الأزمة السورية حصل نوع من التوترات بين البلدين استمرت في التأثير سلبا على العلاقات بنسب متفاوتة حتى وصول حكومة الكاظمي عام ٢٠٢١ التي انتهجت سياسة التقارب مع دول الجوار ومنها تركيا، وحصلت بعدها تطورات مهمة لاحقة بعد مجيء حكومة السوداني ٢٠٢٢.

بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق عام ٢٠١٠ تصاعد التوتر في العلاقات العراقية–التركية نتيجة تأييد الحكومة التركية للقائمة التي كان يرأسها أياد علاوي (القائمة العراقية) المنافسة لقائمة نوري المالكي (قائمة ائتلاف دولة القانون)، واستمالة الكرد فيما بعد على حساب الحكومة المركزية لاسيما بعد الاتفاق النفطي بين حكومة إقليم كردستان والحكومة التركية في ٢٥ آذار ٢٠١٣[١]، وهو ما تعارض مع الدستور العراقي (ل. ع. م. النعيمي، ٢٠٢٠، ٢١–٢٢).

بالنسبة لتركيا، جاءت القشة الأخيرة التي قصمت ظهر العلاقات مع العراق بعد يوم من انسحاب الولايات المتحدة الرسمي من العراق في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ عندما أصدرت بغداد مذكرة اعتقال لنائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بتهم تتعلق بـ(الإرهاب)، وتزايد التوتر في العلاقات العراقية–التركية بعد رفض تركيا تسليم الهاشمي، وكان الأخير قد توجه في البداية إلى أربيل، وقد رفضت حكومة كردستان العراق تسليمه إلى السلطات العراقية، وتوجه بعدها إلى قطر والسعودية قبل أن يصل

(١) في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٣ تم عقد اتفاقية بين إقليم كردستان وتركيا لمدة خمسين عاماً وصفت بـ(الاتفاقية الخمسينية). وفي ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته تم التوقيع رسميا على الاتفاقية من قبل نجيرفان البارزاني رئيس حكومة اقليم كردستان ورجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا آنذاك (ل. ع. م. النعيمي، ٢٠٢٠، ٢١–٢٢).

أخيرا إلى تركيا، وكان الهاشمي يظهر في اجتماعات مع الرئيس التركي ورئيس الوزراء اردوغان ورئيس المخابرات (Cagaptay & Evans, 2012, 4).

مع تصاعد التوترات بشأن أزمة الهاشمي، أجرى المالكي مقابلة مع صحيفة وولستريت جورنال في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ كشف مدى توتر العلاقات العراقية التركية قائلاً: " نرحب بتعاون [تركيا] معنا اقتصاديًا، ونحن منفتحون عليهم، لكن لا يمكننا التدخل في الشؤون السياسية ... تركيا تتدخل من خلال دعم شخصيات وكتل سياسية معينة، لقد اعترضنا باستمرار على انخراط سفيرهم السابق في السياسات المحلية، واعترف المسؤولون بأخطائهم" (Hurriyet Daily News, 2011).

بالنسبة لرئيس الوزراء أردوغان، الذي يميل إلى إضفاء الطابع الشخصي على قضايا السياسة الخارجية، عدت اتهامات المالكي العلنية إهانة مباشرة له، في أعقاب التحرك ضد الهاشمي، مهدت هذه التصريحات المتبادلة الأجواء لتفاقم الخلاف بين الزعيمين، إذ اتهمت أنقرة المالكي بإذكاء الطائفية فيما أكدت بغداد أن تركيا تتدخل في شؤون العراق الداخلية، في نيسان/ أبريل ٢٠١٢، وصف أردوغان المالكي بأنه "متمركز حول الذات" واتهمه بإثارة الصراع الطائفي، وردا على ذلك ندد المالكي بسلوك تركيا باعدِّه سلوك "دولة معادية"، بعد ذلك بوقت قصير، في أيار/ مايو من العام نفسه أحرق المتظاهرون في البصرة العلم التركي وهددوا العمليات التجارية التركية في العراق، واعتذرت بغداد رسميًا عن هذه الأحداث وأرسلت سابقًا مبعوثين إلى أنقرة لإصلاح الوضع، ولم تهدأ الخلافات خلال صيف وخريف ٢٠١٢، إذ استمر كلا الجانبين في إصدار شكاوى دبلوماسية والانخراط في صراع سياسي متبادل، ففي تموز/ يوليو ٢٠١٢، على سبيل المثال، اتهمت بغداد تركيا بانتهاك مجالها الجوي ومنعت الطائرات التركية مؤقتًا من التحليق فوقها، متذرعةً بـ "مشاكل فنية" كمبرر، وأفادت الأنباء أن المسؤولين العراقيين يفقدون صبرهم من الغارات الجوية التركية في مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وشددت بغداد لهجتها

ضد هذه العمليات حتى في الوقت الذي تواجه فيه تركيا عددًا متزايدًا من هجمات حزب العمال الكردستاني من قواعد في الخارج (Cagaptay & Evans, 2012, 4).

في مقابل هذه التصريحات حذّر رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، نظيره العراقي، نوري المالكي، من إذكاء التوترات الطائفية بين الشيعة والسنة والأكراد في العراق، من خلال تصرفاته مع شركائه في الائتلاف الحاكم، وبعد لقائه رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني في إسطنبول، قال أردوغان: إن "التطورات في العراق لا تبشر بخير، ولا سيما سلوكيات رئيس الوزراء الحالي تجاه شركائه في الائتلاف"، وأضاف في مؤتمر صحفي أن أساليب المالكي "تثير قلقا بالغا لدى الجماعات الشيعية وبرزاني والجماعات العراقية"، مشيرا إلى أنه ناقش هذه المسائل مع الزعيم العراقي الكردي، وكان بارزاني اتهم المالكي، في وقت سابق بـ"إعادة البلاد إلى الديكتاتورية"، كما أوقفت الحكومة الكردية صادراتها النفطية احتجاجا على ما وصفته بـ"عدم التزام بغداد دفع المستحقات المالية للشركات النفطية العاملة في الإقليم" (سكاي نيوز عربية، ٢٠١٢).

وأكد نائب رئيس الوزراء التركي بشير أتالاي بشأن قضية الهاشمي التزام تركيا بحماية الضيوف قائلا: "إن وزارة الخارجية تتابع التطورات بشأن هذه القضية بحساسية... نحن بلد مضياف وإننا نتابع التطورات في هذا الموضوع بحساسية، حاليا الهاشمي ضيف في بلدنا، نحن نعتني بالضيف، أي أن تركيا تقوم بنفس الطريقة التي يعامل بها الضيف، تركيا لديها حساسية تجاه استضافة الضيوف ونحن نحمي تلك الحساسيات ويسعدنا الترحيب بضيوفنا" (Hurriyet Daily News, 2012)، وفي أواخر تموز/ يوليو ، ٢٠١٢ منحت أنقرة تصاريح الإقامة له ولحاشيته، مما سمح لهم بالاستقرار وإقامة دائمة في شقق إسطنبول[٢].

(٢) اتخذت وزارة الداخلية التركية إجراءات لمنع الهاشمي من الحصول على وضع غير قانوني في تركيا بعد انتهاء صلاحية تأشيرته التي مدتها ٩٠ يومًا. بدأت تأشيرته في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٢،

ودخلت تطورات الأزمة السورية بتأثيرها السلبي على العلاقات بين البلدين بسبب اختلاف مواقف الحكومتين منها لتكون عاملاً إضافيا آخر للتوتر؛ فبينما عارضت تركيا سياسات النظام السوري تجاه الثورة السورية وقامت بدعم المعارضة السورية سياسيا وعسكريا، اتخذت الحكومة العراقية موقف الحياد تجاه الأزمة بهدف انتهاج سياسة متوازنة قائمة على عدم تزويد المعارضة بالسلاح والدعوة لانخراط المعارضة والنظام في حوار لحل الأزمة على الرغم من أن الحكومة العراقية كان لها موقف مغاير من النظام السوري قبل الأزمة لاسيما بعد أن قدمت تركيا للعراق ملفات وأدلة تثبت تورط سوريا في التفجيرات التي شهدتها المدن العراقية خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ (أحمد، ٢٠١٦، ٨٩)، لكن يبدو أن إيران كان لها تأثير واضح في تغيير موقف حكومة المالكي آنذاك من تطورات الأزمة السورية وعدم تصعيد الموقف مع النظام السوري.

ثالثا: تركيا وإقليم كردستان العراق ٢٠١٠-٢٠١٤: سنوات الشراكة

نتيجة لجميع هذه العوامل الداخلية والخارجية شهدت العلاقات العراقية التركية خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٤) توتراً شديداً بين أنقرة وبغداد في مقابل تحسن العلاقات بين أنقرة وأربيل، إذ بدأت العلاقات الأمنية بين الجانبين ومنذ عام ٢٠٠٩ وصاعداً تشهد تطوراً ملحوظاً ومتلاحقاً إلى جانب العلاقات التجارية والاقتصادية؛ ففي عام ٢٠١٠ ، تعهد رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني ببذل "كافة الجهود" لوقف العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني ضد تركيا؛ لكن هذا التغيير في السياسة الخارجية التركية لم يكن مرحباً به من حكومة بغداد فعلى سبيل المثال، عد رئيس الوزراء العراقي

وهو اليوم الذي أتى فيه إلى تركيا من شمال العراق. وفقًا للقانون التركي، لا يُسمح للأجانب بالبقاء في تركيا لأكثر من ٩٠ يومًا دون دخول وخروج إذا لم يكن لديهم تصريح إقامة (Yezdani, 2012).

السابق نوري المالكي هذا التغيير في لغة السياسة الخارجية التركية تدخلاً غير مقبول في الشؤون الداخلية للعراق (عبدو والريكاني، ٢٠١٨، ٢٤٢).

رأت تركيا أن من مصلحتها خلال هذه المدة تعزيز علاقاتها مع إقليم كردستان العراق، وتحديداً عندما توترت علاقاتها مع بغداد بسبب قضية الهاشمي وما تبعها من تصريحات سياسية متبادلة، فضلاً عن التوترات الناجمة عن الأزمة السورية وتداعياتها على أمن ومصالح تركيا بالمنطقة، واعتقدت أن تلك السياسة ربما تؤدي إلى إضعاف قوة الإرهاب في سوريا والعراق، ومن هنا، وعلى سبيل المثال، سمحت تركيا لقوات البيشمركة المرور عبر أراضيها إلى مدينة (كوباني) الكردية في شمال سوريا وتحريرها من سيطرة داعش، كما أدى عدم الاستقرار الأمني في العراق وسوريا إلى تسهيل حركة عناصر حزب العمال الكردستاني في المنطقة، ما انعكس سلباً على أمن تركيا وفي تدهور الوضع الأمني على الحدود التركية بل وحتى على وضعها الأمني الداخلي، فضلاً عن ذلك كان لتوسيع داعش سيطرته على الأراضي العراقية الأثر البارز في زيادة التداعيات والمخاطر الناجمة عن الحرب الأهلية في سوريا والتي عانت منها تركيا كثيراً، وتمثلت هذه المخاطر في تنامي الهجمات الإرهابية والاشتباكات على طول المعابر الحدودية، وشملت كذلك الهجمات على الأراضي التركية وفي العمق التركي، إضافة إلى أعباء أكثر من مليون لاجئ من المواطنين السوريين والعراقيين الذين فروا إلى تركيا (عبدو والريكاني، ٢٠١٨، ٢٥١-٢٥٢).

وفي الطرف الآخر، ومن نافلة القول، بأن من مصلحة إقليم كوردستان إقامة علاقة قوية مع دولة إقليمية مؤثرة من حيث الجيوبوليتيك كتركيا، لتشكل منفذاً لها على الغرب وتحديداً الولايات المتحدة روسيا وأوروبا، كما أن قيام تركيا بإقامة علاقات وثيقة مع كردستان العراق استنادا إلى مصلحة الأمن المتبادل بعد عملية تحرير الموصل، ستمكن تركيا من إقامة منطقة عازلة ضد النفوذ الإيراني، أما إذا لم تستمر تلك العلاقة، فستبقى سيطرة الفصائل العسكرية على مدينة (تلعفر) ذات الغالبة التركمانية، مستمرة وقوية، وستشكل منفذاً لإيران لتعزيز نفوذها على الحدود الجنوبية لتركيا، وهذا ما سيؤثر

على المصالح الأمنية التركية على المدى الطويل، من هنا نرى بأن السياسة الخارجية التركية شهدت تغييراً جذرياً تجاه العراق بعدما قامت أنقرة بإقامة شبكة علاقات اقتصادية وأمنية واسعة وقوية مع أربيل، ومن ثَمَّ تدهورت العلاقات بين أنقرة وبغداد التي تتصرف، حسب الرؤية التركية، ضد سيادة وسلامة تركيا الإقليمية، والملاحظ هنا أن هذه التغييرات في السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية تجاه العراق قد تم إقرارها ضمن رؤيا واقعية مرتبطة بالمصالح الاستراتيجية (القومية والأمنية) للدولة التركية؛ لكنها تضمنت أيضاً تناقضات بين الأهداف الأمنية والاقتصادية في السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية تجاه العراق وفي الوسائل التي استخدمت لتنفيذ تلك الأهداف التي تم اختيارها بمنظور الواقعية السياسية (عبدو والريكاني، ٢٠١٨، ٢٥٢-٢٥٣).

رابعا: العراق وتركيا في عهد حكومة حيدر العبادي ٢٠١٤-٢٠١٨: إعادة العلاقات

وصلت العلاقات التركية العراقية إلى طريق مسدودة في عهد حكومة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الثانية، ثم عادت وتحركت ايجابيا بعد خسارة المالكي لمقعده في الرئاسة أمام العبادي في الانتخابات التي أجريت في الثلاثين من نيسان ٢٠١٤ وفتحت الأبواب أمام فرص جديدة بين الدولتين؛ لذلك شكلت السنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ من السنوات العصيبة في العلاقات العراقية-التركية. وشكل احتلال داعش للموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ ومحافظات عراقية أخرى حتى حدود العاصمة العراقية بغداد، ومجيء حكومة جديدة برئاسة العبادي بداية جديدة لعودة العلاقات العراقية-التركية إلى وضعها الطبيعي، وعلى الرغم من أن عدداً من وسائل الإعلام العراقية قد وجهت اتهامات مباشرة وغير مباشرة لتركيا بقيامها بتسهيل تسلل الإرهابيين إلى سوريا ومن ثم إلى العراق عبر حدودها المشتركة مع سوريا والتسبب في احتلال داعش لأجزاء واسعة من العراق، إلا أن حكومة العبادي أدركت الحاجة إلى عودة العلاقات مع تركيا للتعاون الفعال وتنسيق الجهود الأمنية والاستخباراتية للحرب على داعش، وحل مشكلة المياه المتفاقمة؛ لذلك قام رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ بزيارة رسمية لأنقرة لبحث القضايا العالقة بين

البلدين والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والتقى رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي خلال هذه الزيارة بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء أحمد داوود أوغلو ومسؤولين آخرين وتركز البحث على الملفات السياسية والأمنية في المنطقة وفي مقدمها ملف مكافحة الإرهاب وقتال داعش، لاسيما في ظل الاتهامات المتكررة لتركيا بدعم الجماعات المسلحة وتسهيل تسلل المقاتلين، كما شملت المحادثات مراجعة الاتفاقات التي تتعلق بحصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات، كما شارك أوغلو والعبادي في اجتماع مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى (الميادين، ٢٠١٤).

وجاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الى تركيا بعد ٥ سنوات تقريبا على القطيعة مع حكومة نوري المالكي لتؤكد الرغبة التركية العراقية المشتركة في فتح صفحة جديدة من العلاقات، وقد مهدت لزيارة العبادي زيارة خاطفة جاءت من قبل وزير الخارجي العراقي الأسبق إبراهيم الجعفري إلى تركيا في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ عقبها زيارة مماثلة لرئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو إلى بغداد في الشهر نفسه ثم جاءت زيارة العبادي (صالحة، ٢٠١٤).

لا شك أن أنقرة وبغداد تريدان نسيان الماضي على ما يبدو لكنهما تحتاجان إلى أكثر من لقاء وزيارة فحجم التباعد يتجاوز مسألة مساعدة تركيا لإقليم كردستان العراق في تصدير نفطه بشكل مستقل عن بغداد، واستقبال أنقرة لنائب الرئيس العراقي السابق طارق الهاشمي، وتحميل المالكي مسؤولية هذا التراجع في العلاقات وهو الذي اتهم أنقرة بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، فضلا عن معارضته الاتفاق التركي مع إقليم كردستان في إنشاء ومد أُنبوب للنفط وبيع خام الإقليم في الأسواق العالمية بمعزل عن بغداد وهو ما عدته "تهريبا للنفط ومخالفا للدستور العراقي" والتوجه لمقاضاتهما قانونيا على المستوى العالمي، وقد أبدى العبادي في هذه الزيارة أمورا عدة منها (صالحة، ٢٠١٤):

١. الرغبة في تصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية عبر أراضي تركيا وفي هذا مصلحة تجارية للطرفين.
٢. أمن ومصالح العراق وتركيا المشتركة. وفي حال وقوع أي اعتداء على تركيا فلن نقبل به.
٣. الاتفاق مع تركيا على التصدي لـ"تنظيم داعش" الذي بدأ يضعف في المناطق التي تحت سيطرته.
٤. طلب المساعدة من تركيا في جهة التدريب والتجهيز للقوات المسلحة العراقية، والرغبة بمشاركة تركيا في تدريب الجنود العراقيين وتبادل المعلومات الاستخباراتية.
٥. دعوة شركات الاستثمار ورجال الأعمال الأتراك إلى الاستثمار في المحافظات العراقيّة والتأكيد على أهميّة العلاقات التّجاريّة بين البلدين.
٦. التركيز على تعاون الدّولتين في مجال البنوك، من خلال إنشاء بنوكٍ مشتركة.
٧. أن الانخفاض الذي طرأ على أسعار النّفط عالميا مؤخّراً أثّر بعض الشيء على الاقتصاد العراقي، إلّا أنّ إبرام الحكومة العراقية اتفاقية مع حكومة إقليم كردستان العراق بشأن نفط الإقليم والتي تمّت بوساطةٍ تركيّة، سوف تحسّن من أداء الأسواق العراقيّة خلال الأيام المقبلة، وتصف تركيا بالشّريك الاستراتيجي للعراق في المنطقة.
٨. التأكيد على أن سبل التعاون في محاربة الإرهاب ومواجهة التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية على المنطقة تمر أيضا عبر التنسيق العراقي التركي.
٩. أن زيارة العبادي هدفها طي صفحة سلفه نوري المالكي مع تركيا.

أما أنقرة فقد أعلنت على لسان رئيس وزرائها أحمد داود أوغلو في المؤتمر الصحفي الذي جمعه مع العبادي بعد الاجتماع ما يأتي:

١. تركيا ستوسع من دعم العراق عسكريا واقتصاديا.
٢. أنها مستعدة للتعاون مع العراق في إطار الحرب على المنظمات الإرهابية بما فيها "داعش" وحزب العمال الكردستاني الذي يشن هجمات ضد تركيا من أراضي العراق، وأن تركيا تدرب بالفعل مقاتلين عراقيين أكرادا من قوات البشمركة لقتال تنظيم الدولة، وأن أنقرة منفتحة على أي فكرة" لتوفير مزيد من الدعم لبغداد.
٣. أن أمن و استقرار العراق ينعكس على أمن تركيا والمنطقة ككل .
٤. لا شك أن الزيارة قد تساعد على فتح فصل جديد في العلاقة بين البلدين بعد مرحلة توتر في عهد المالكي في السنوات الأخيرة وعودة الثقة بينهما إلى سابق عهدها.
٥. تركيا على استعداد لتكون معبر النفط العراقي إلى الخارج وللعودة السريعة إلى المدن العراقية للإسهام في مشاريع الإعمار والاستثمارات كما كانت الحالة قبل سنوات.

قاعدة زليكان وتداعياتها على العلاقات بين بغداد وأنقرة

عاد التوتر مرة أخرى للعلاقات العراقية–التركية في عام ٢٠١٥ على خلفية قيام تركيا بتأسيس قاعدة عسكرية لها في ناحية بعشيقة في ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥ أطلق عليه فيما بعد معسكر "زليكان" بعد أخذ الموافقات الرسمية من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، لتدريب قوات البيشمركة وقوات عراقية أخرى لمحاربة تنظيم داعش، وضم المعسكر ألف جندي تركي و٤ آلاف جندي عراقي، وأسهم في تأسيسه محافظ نينوى الأسبق أثيل النجيفي، وأثارت زيارة وزير الدفاع خالد العبيدي في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ إلى معسكر زليكان الجدل والأسئلة حول دور الحكومة في دعم هذا المعسكر، وما زاد الغموض رفض العبيدي حضور جلسة الاستضافة التي عقدها مجلس النواب في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥

لمناقشة التوغل التركي، واكتفى العبيدي حينها بلقاء جانبي عقده مع رئيس مجلس النواب وأعضاء لجنة الأمن البرلمانية (المدى، ٢٠١٥).

وعزا عبد الرحمن الوكاع، عضو مجلس محافظة نينوى الأسبق، الزيارة التي قام بها وزير الدفاع إلى معسكر زليكان إلى إنها "جاءت بفعل ضغط من كتلته تحالف القوى." مضيفاً أن زيارة العبيدي للمعسكر "كانت شكلية ولم يقدم أي دعم للمتطوعين؛ لأن حكومته تقول بأنها لا تملك أموالاً فائضة لهذا الغرض"، وعرض محافظ نينوى الأسبق أثيل النجفي، في صفحته على فيسبوك، شريط فيديو يظهر فيه زيارة وزير الدفاع إلى معسكر زليكان، وأظهر التسجيل وزير الدفاع خالد العبيدي وهو يتحدث للمتطوعين عن استعدادات تحرير الموصل، وقال للمتطوعين أن "رئيس الوزراء أرسلني بشكل خاص لزيارة المعسكر والاطلاع على أحوالكم وطلب مني ضمكم لإحدى القوات الأمنية"، مؤكدا أن "الحكومة لم تتخل عن المتطوعين"، ورجح ضمهم إلى تشكيلات وزارة الدفاع، ورأى الوكاع أن "بغداد كان بإمكانها تجنب مشكلة الوجود التركي لو كانت قد دعمت المعسكر بشكل مباشر"، معتبرا أن "الحكومة لم تسرع بتغيير القيادات في المعسكر أو حتى إعطاء رواتب وهو ما سمح للأتراك بالتدخل ودعمه"، واستدرك بالقول "ربما كانت الحكومة على علم باتفاق النجيفي مع الأتراك"، ونفت الحكومة مؤخرا علمها بالوجود التركي في الموصل، فيما كان المتحدث باسم حشد الموصل محمود السورجي قال: إن "الجانب التركي يدرب المتطوعين ويجهز المعسكر بالكرفانات وزودهم بخمس مدرعات" (المدى، ٢٠١٥).

ونتيجة لذلك أعلنت وزارة الخارجية العراقية، في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، رفع شكوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي بشأن دخول القوات التركية إلى الأراضي العراقية، داعيةً مجلس الأمن إلى ضمان انسحاب "فوري غير مشروط" للقوات التركية إلى الحدود (الوسط، ٢٠١٧).

أزمة دبلوماسية بين تركيا والعراق قبيل معركة الموصل

في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦ وافق البرلمان التركي على تمديد مهمة جيش البلاد لتنفيذ عمليات عسكرية عبر الحدود في سوريا والعراق، بحسب ما ذكرت وكالة أنباء الأناضول الرسمية، وافتتح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الجلسة البرلمانية بخطاب مطول، ركز جزء منه على التدخل العسكري في شمال سوريا، وقال أردوغان: "الدول الأخرى ليس لديها حدود مثلنا (مع العراق) وتريد أن نظل متفرجين"، وبدأ الجيش التركي في ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٦ عملية "درع الفرات" لطرد تنظيم الدولة الإسلامية والمقاتلين الأكراد من المناطق الحدودية (DW، ٢٠١٦ أ).

في مقابل ذلك رفض مجلس النواب العراقي بالإجماع في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦ قرار البرلمان التركي بتمديد مهمة القوات التركية في العراق وسوريا لمدة عام إضافي (سبوتنيك، ٢٠١٦). ودعا البرلمان في قراره الحكومة العراقية إلى عدِّ القوات التركية داخل الأراضي العراقية قوات محتلة ومعادية، ودعا إلى إخراجها من الأراضي العراقية، كما طلب من الجهات القضائية تحريك دعاوى لمحاسبة المطالبين بدخول القوات التركية أو من يبرر وجودها، داعيا الحكومة العراقية إلى استدعاء السفير التركي في بغداد وتسليمه مذكرة احتجاج بهذا الخصوص، والتلويح بقطع العلاقات الاقتصادية وإيقاف تصدير النفط الخام العراقي عبر الأراضي التركية (الجزيرة نت، ٢٠١٦).

من جانبه طالب رئيس الوزراء حيدر العبادي تركيا بعدم التدخل في شؤون بلاده، واعتبر وجود قواتها اعتداء على السيادة العراقية قد يؤدي إلى صراع إقليمي، وقال العبادي إنه لا يوجد في العراق إلا حشد شعبي واحد هو المسموح به دستوريا، مضيفا أن الحشد العشائري في الأنبار والمناطق السنية هم مواطنون تطوعوا لمساندة القوات الأمنية لفترة معينة، وأنه سيُستغنى عنهم عندما تكون قوات الأمن قادرة على القيام بمهمتها (الجزيرة نت، ٢٠١٦).

وصعَّد العراق من موقفه وقدم في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦ طلبا رسميا إلى مجلس الأمن الدولي لعقد جلسة طارئة لمناقشة التدخل التركي في الشأن العراقي، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية العراقية أحمد جمال في بيان صحفي أن "وزارة الخارجية قدمت طلباً لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لمناقشة التجاوز التركي على الأراضي العراقية والتدخل في شؤونه الداخلية." وأشار إلى أن مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة السفير محمد علي الحكيم سلم طلباً رسمياً لرئيس مجلس الأمن فيتالي تشوركين لعقد جلسة طارئة للمجلس لمناقشة تجاوزات وتدخلات الجانب التركي وقرار البرلمان التركي الذي جدد بموجبه استمرار وجود القوات التركية المتسللة داخل العراق، وقال: "تضمن الطلب مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته تجاه العراق واتخاذ قرار من شأنه وضع حد لخرق القوات التركية للسيادة العراقية وعدم احترام الجانب التركي لمبادئ حسن الجوار من خلال إطلاقه للتصريحات الاستفزازية وتكثيف الجهود الدولية لدعم العراق في حربه ضد عصابات داعش الإرهابية خصوصا مع قرب انطلاق عمليات تحرير مدينة الموصل " (DW، ٢٠١٦ ب).

من جهتها لم تبال تركيا بالاحتجاج العراقي وأعلنت إبقاء قواتها في العراق رغم احتجاج بغداد بعد تزايد التوتر بين البلدين مع اقتراب عملية تحرير الموصل، وقال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم "بغض النظر عما تقوله الحكومة العراقية، سيبقى الوجود التركي لمحاربة داعش وتفادي حدوث تغيير قسري للتركيبة السكانية في منطقة" الموصل، وأضاف يلدريم "عندما تكون هناك قوات من ٦٣ دولة منتشرة في العراق فليس معقولا أن تركز (الحكومة العراقية) على التواجد التركي"، معتبرا أن موقف بغداد "لا يعكس حسن النية." وأوضح وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو من جانبه أن تركيا متواجدة في العراق للمساعدة في العمل على استقرار وأمن بغداد. وصرح في مؤتمر صحافي في أنقرة في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٦ "بالتأكيد لا نريد الدخول في حلقة مفرغة (من السجال) مع العراق، ولكن الحكومة ستصل إلى هذا الفهم قريبا" (الحرة، ٢٠١٦).

بقي التوتر مستمرا بين أنقرة وبغداد حتى زيارة رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم لبغداد في ٧-٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ التي مهدت لها مكالمة هاتفية جرت بين الرئيس التركي أردوغان ورئيس الوزراء العراقي العبادي نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦ ناقشا فيها العلاقات الثنائية وسعيا إلى تهدئة التوتر والتصعيد بين البلدين، ومهد لها أيضاً زيارة السفير العراقي في أنقرة هشام علوي وزير الدفاع التركي فكري إيشق في العاشر من نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه، لمناقشة التطورات بالعراق، وعمليات تحرير الموصل (الجزيرة نت، ٢٠١٧ أ).

تحسن العلاقات الدبلوماسية عام ٢٠١٧

منذ بداية عام ٢٠١٧ شهد تحسناً نسبيا بعد التوتر الدبلوماسي الذي شهدته العلاقات أواخر عام ٢٠١٦ بسبب عملية تحرير الموصل والوجود العسكري التركي في بعشيقة، وحاولت تركيا من جهتها اتخاذ خطوات لتهدئة التوتر، في هذا السياق قام رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم بزيارة رسمية للعراق في ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ استغرقت يومين، وأعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في المؤتمر الصحفي الذي جمعه بنظيره التركي بعد اجتماعهما أنه اتفق مع يلدرم على انسحاب القوات التركية من بلدة بعشيقة (شمالي العراق)، كما أكد الطرفان على استئناف التعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين، وقال العبادي "اتفقنا مع تركيا على احترام علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين، وتعهدت أنقرة بحسم موضوع سحب القوات التركية من بعشيقة قريبا"، ومن جانبه قال يلدرم للعبادي إن "تصريحكم بعدم السماح لحزب العمال الكردستاني بإلحاق الضرر بتركيا من الأراضي العراقية غاية في الأهمية" مضيفا أن قوات البيشمركة والقوات العراقية ستتخذان الإجراءات اللازمة لطرد "الإرهابيين" من مدينة سنجار، وأن التعاون سيتواصل للقضاء على التهديدات القادمة من الأراضي العراقية تجاه تركيا، وفي الجانب الاقتصادي، قال العبادي إنه تم الاتفاق على استئناف عمل أنبوب النفط عبر الأراضي التركية بعد عملية الموصل، في حين أشار رئيس الوزراء التركي إلى انخفاض حجم التبادل

التجاري بين البلدين مؤخرا بنسبة ٤٠%، وذلك "بسبب زيادة التنظيمات الإرهابية وما قامت به من أعمال إرهابية بالإضافة لأسباب أخرى"، وقال يلدرم إنه بعد إزالة تلك الأسباب والتعاون في مقاومة "الإرهاب" سيعود التعاون الاقتصادي، وترأس العبادي ويلدرم اجتماعا للتعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين البلدين في بغداد، وبمشاركة وزيري الدفاع ورئيسي جهازي الاستخبارات ووزراء آخرين من الطرفين (الجزيرة نت، ٢٠١٧ أ).

في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧، قام رئيس الوزراء حيدر العبادي بزيارة رسمية أخرى لتركيا تضمنت جدول أعمال مهمة على رأسها تنسيق مواقف بغداد وأنقرة من استفتاء إقليم كردستان وانفصاله عن العراق الذي أُجري في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، فضلا عن بدء عمليات تحرير مدينة الموصل من تنظيم داعش الإرهابي، والتقى العبادي نظيره التركي بن علي يلدرم والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وبحث العبادي مع المسؤولين الأتراك سبل تعزيز العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية، ورافق رئيس الوزراء العراقي في جولته وفد ضم وزراء الداخلية والنفط والتخطيط والكهرباء ومستشار الأمن الوطني وعددا من كبار المسؤولين، وطرح العبادي مشروع رؤية العراق لمستقبل المنطقة وتوجهه الجديد في مرحلة ما بعد الانتصار على تنظيم داعش وحفظ وحدة العراق وسيادته الوطنية على كامل أراضيه، وهي الرؤية التي أعلنها قبل جولته الأخيرة التي شملت السعودية ومصر والأردن (الجزيرة نت، ٢٠١٧ ب).

وكان للعبادي في أنقرة مؤتمران صحفيان مهمان، الأول كان مع الرئيس التركي أردوغان والثاني مع نظيره التركي بن علي يلدرم، في المؤتمر الصحفي الأول جدد الرئيس التركي أردوغان موقف بلاده الرافض لنتائج استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق، وقال: إنه ناقش مع العبادي الخطوات السياسية والعسكرية والاقتصادية الممكن اتخاذها بعد ما وصفه بأنه استفتاء "غير مشروع" أجراه أكراد العراق يوم ٢٥ سبتمبر/أيلول الماضي، وقال أردوغان: "إن تركيا مستعدة لتقديم كل

أشكال الدعم للعراق بهدف تمكينه من مد شبكة أنابيب للنفط عبر الأراضي التركية"، مشيرا إلى أن "حجم التبادل التجاري بين بغداد وأنقرة أكثر من تسعة مليارات دولار، وأن تركيا تسعى لزيادته"، وذكر أردوغان أن أنقرة مستعدة لتقديم كل الدعم المطلوب لبغداد في إطار سعيها لإعادة فتح خط أنابيب يمتد من حقول النفط في كركوك إلى تركيا، الذي كان العراق قد توقف عن إرسال النفط عبره عام ٢٠١٤، كما قال الرئيس التركي إن بلاده على استعداد لدعم جهود إعادة إعمار المناطق العراقية التي دمرتها المعارك مع تنظيم الدولة الإسلامية، من جانبه قال رئيس الوزراء العراقي: إن الوقت قد حان لإنهاء النزاعات والحروب في المنطقة، مضيفا أن الحكومة حاولت إيقاف استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق، ولكن الإقليم أجراه من طرف واحد دون أي اعتبار لبقية المكونات العراقية، وقال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم في مؤتمر صحفي مع نظيره العراقي: إن بلاده تدافع بشكل مطلق عن سلامة الأراضي العراقية ووحدتها السياسية، وأضاف يلدرم أن صلاحية إدارة وتشغيل المعابر الحدودية تعود إلى الحكومة المركزية بحسب الدستور العراقي، مشددا على أن تركيا ستقدم الدعم اللازم لبغداد لنقل إدارة معبر إبراهيم الخليل (الخابور على الجانب التركي) إليها، وقال يلدرم إنه اتفق مع العبادي على عقد اجتماع وزاري مشترك بتركيا في أقرب وقت (الجزيرة نت، ٢٠١٧ ج).

خامسا: العراق وتركيا ٢٠٢٠-٢٠٢٢: خطوات نحو الانفراج في العلاقات

يمكن القول إن السمة البارزة للعلاقات بين العراق وتركيا خلال حكومة العبادي كانت متقلبة بين التوتر والتحسن في بعدها السياسي والدبلوماسي وانهت مدتها بتحسن ملحوظ بين البلدين، استمر هذا التحسن في عهد حكومة عادل عبد المهدي ٢٠١٨-٢٠٢٠ على الرغم من أن الاحتجاجات في العراق عام ٢٠١٩، والأزمة السياسية الناجمة عنها حالت دون اتخاذ الخطوات المرجوة في العلاقات بين البلدين، ولكن مع اتخاذ أنقرة موقفا متوازنا تجاه تلك الاحتجاجات وعدم انخراطها اجتماعيا وسياسيا بالأحداث، فقد بدأ العراق التعاون الثنائي متعدد الأطراف ودخل فيه

بمسار تفاوضي في المنطقة، وفي معادلة سياسة التوازن الجديدة في بغداد، فقد أصبحت تركيا واحدة من أهم الشركاء للعراق (عربي ٢١، ٢٠٢٣).

وتحسنت العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق وتركيا في عهد حكومة مصطفى الكاظمي الذي تولى منصبه في مايو/ أيار ٢٠٢٠، وانتهجت حكومته سياسة متوازنة ومنفتحة تجاه دول الجوار ومن ضمنها تركيا وفق رؤية تحقيق المصالح للجميع في المنطقة عبر الحوار البناء والتفاهمات السياسية حول قضايا المنطقة. في هذا السياق أجرى الكاظمي زيارته الرسمية الأولى له إلى تركيا برفقة وفد كبير في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٠، والتقى خلال الزيارة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، وعقب اجتماعات الوفدين تم توقيع "اتفاقية منع الازدواج الضريبي وفق ضريبة الدخل ومنع التهرب الضريبي"، و"مذكرة تفاهم للتعاون الثقافي" بين البلدين، وفي هذه الزيارة أعلن الرئيس التركي أردوغان أنه سيزور العراق وسيشارك خلالها في الاجتماع الرابع لمجلس التعاون الاستراتيجي التركي العراقي رفيع المستوى الذي تم تشكيله بناء على البيان السياسي المشترك الذي تم توقيعه في بغداد في ١٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٨، وتم عقد الاجتماع الأول للمجلس في العاصمة العراقية بغداد في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، ووقع الجانبان خلال الاجتماع ٤٨ اتفاقية في مجالات مختلفة، الاجتماع الثاني لمجلس التعاون الاستراتيجي عقد في أنقرة في ٢٥–٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، فيما عقد الاجتماع الثالث في بغداد خلال زيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك بن علي يلدريم إلى العراق في ٧–٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٧ (دومان، ٢٠٢٠).

لكن معضلة حزب العمال الكردستاني طالما كانت سببا مباشرا في تعكير الأجواء وتوتر العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين؛ ففي ٢١ تموز/ يوليو ٢٠٢٢ استدعت وزارة الخارجية العراقية السفير التركي في العراق علي رضا غوناي وسلمته مذكرة احتجاج شديدة اللهجة على خلفية ما وصفته الوازرة في المذكرة بـ"الاعتداء السافر والإجراميّ الذي طال أحد المصائف السياحيَّة في قرية برخ/ ناحية

دركار بمُحافظة دهوك في إقليم كردستان العراق يوم ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٢٢، والذي أدّى إلى استشهاد وإصابة عدد كبير من المدنيين العراقيين الآمنين بضمنهم نساء وأطفال، وما تسبّب به من ترويع السكان، وبثّ الذعر بينهم"، كما تضمنت المذكرة "إدانة الحُكُومة العراقيَّة لهذه الجريمة النكراء التي ارتكبتها القوات التركيَّة والتي مثلت قمة لاعتداءاتها المُستمرة على سيادة العراق وحرمة أراضيه، وأخذت طابعاً استفزازياً جديداً لا يمكن السكوت عنه، تمثل باستهداف المواطنين الآمنين داخل عمق المُدن العراقيَّة"، وأكدت المذكرة أيضا أن "وزارة الخارجيَّة تجدد التأكيَّد أنَّ للعراق الحق في أتخاذ كل الإجراءات التي كفلتها المواثيق الدوليَّة التي من شأنها حماية سيادته وأرضه وسلامة مواطنيّه من الاعتداءات الآثمة والمُستنكرة، وأنَّ العراق إذ يطالب بانسحاب القوات التركيَّة كافة من داخل الأراضيّ العراقيَّة فإنَّه يدعو تركيا لحل مشاكلها الداخليَّة بعيداً عن حدود العراق وإلحاق الأذى بشعبه، ويطالبها بتقديم أعتذار رسميّ عن هذه الجريمة وتعويض ذويّ الشهداء الأبرياء والجرحى" وأضافت المذكرة أنَّ "وزارة الخارجيّة مستمرّة بحشدِ كافّة الجُهُود ومصادر القوّة للوقوف أمام هذا التحوّل الخطير في سلسلة الاعتداءات التركيَّة" (وزارة الخارجية العراقية، ٢٠٢٢).

سادسا: حكومة السوداني ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وزخم جديد للعلاقات العراقية التركية:

شهدت العلاقات العراقية-التركية زخما جديدا مع مجيء حكومة محمد شياع السوداني في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢ خلفا لحكومة الكاظمي، وقد تأملت تركيا خيرا مع مجيء حكومة السوداني نظراً للبرنامج الحكومي الذي وعدت به داخليا وخارجيا. بناءً على ذلك تلقت الحكومة العراقية الجديدة خطاب دعوة رسمي من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لزيارة تركيا لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢؛ لكن نظرا لانشغالات الحكومة العراقية بالعديد من الملفات الداخلية والخارجية لاسيما الملف الاقتصادي فقد تأجلت الزيارة إلى تركيا حتى ٢١ آذار/ مارس ٢٠٢٣ إذ لبى السوداني دعوة الرئيس التركي وقام بزيارة أنقرة

على رأس وفد رفيع المستوى استمرت يومين، خصص اليوم الأول من الزيارة للاجتماعات الرسمية، وفي اليوم التالي التقى رئيس الوزراء السوداني مجموعات من رجال الأعمال الأتراك في اليوم التالي، كانت هذه الزيارة ذات أهمية خاصة؛ لأنها كانت أول زيارة يقوم بها السوداني إلى تركيا منذ توليه منصبه، ونوقشت قضايا الاقتصاد والأمن والمياه، التي أصبحت حجر الزاوية في السياسة الخارجية بين البلدين. فضلا عن ذلك، احتلت التطورات المتعلقة بميناء الفاو الكبير وقناة التنمية، التي كانت تسمى سابقًا القناة الجافة وطريق الحرير العراقي، مكانة مهمة في جدول الأعمال، وقد أشارت زيارة السوداني إلى عودة العراق إلى "مكانه الطبيعي" ورغبة العراق في انتهاج سياسة خارجية اقليمية متوازنة، في هذا الصدد، فإن زيارة السوداني لأنقرة كانت مهمة للغاية للعلاقات العراقية التركية (Aygün, 2023).

ونظرا لما تمتعت به حكومة السوداني حتى كتابة هذه السطور (أيار ٢٠٢٣) من مصداقية على الصعيدين الداخلي والخارجي لاسيما بعد الاتفاق السعودي-الايراني برعاية صينية، الذي أسهم فيه العراق بشكل فاعل ورعى المفاوضات بين الدولتين خلال السنتين السابقتين، وإرادة الحكومة بانتهاج سياسة فاعلة ومتوازنة ومنتجة في علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي، وفي مقدمتها تركيا، فإنها ستستمر في العمل بثبات دون حدوث تصدعات كبيرة تسمح بعرقلة مثل هذه التطورات في هذه العلاقات مع الجارة تركيا، معتمدة سياسة الحوار البناء في حل جميع القضايا العالقة، وتطوير مجال التعاون في المجالات كافة لاسيما تطوير مشروع قناة التنمية الذي سيعود بالكثير من المنافع الاقتصادية للعراق وتركيا، فضلا عن المنافع الاقليمية والدولية.

خاتمة واستنتاجات:

تمكن البحث من تسليط الضوء على العلاقات العراقية-التركية خلال المدة ٢٠١١-٢٠٢٣، وتتبع مسارها السياسي والدبلوماسي، ورصد العوامل والأسباب التي أدت إلى توتر أو تحسن هذه العلاقات، وتحليل جوانب الخلل فيها، والخطوات التي

من شأنها ترقية وتطوير هذه العلاقات بما يخدم البلدين الجارين، ويمكن الإشارة إلى أهم الاستنتاجات كما يأتي:

١. مثلت المدة (٢٠١١-٢٠٢٣) سنوات صعبة في تاريخ العلاقات العراقية-التركية نظرا لحجم التوترات السياسية الكبيرة التي شابت العلاقات لا سيما في عهد حكومة نوري المالكي الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) بسبب قضية طارق الهاشمي، والسجالات السياسية التي حدثت بين المالكي واردوغان بسببها، فضلاً عن اختلاف مواقف البلدين من تطورات الأزمة السورية التي فاقمت من توتر العلاقات الثنائية مما انعكس سلبا على تعاونهما في المجالات الاقتصادية والأمنية الأخرى.

٢. **التعاون الأمني:** شهدت العراق وتركيا تعاونًا أمنيًا متناميًا خلال هذه المدة، عملت الحكومتان سويًا في مكافحة التهديدات الأمنية المشتركة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة، قدمت تركيا الدعم والمساعدة للعراق في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتأمين الحدود المشتركة.

٣. **الخلافات السياسية:** عرفت العلاقات السياسية بين العراق وتركيا بعض الخلافات والتوترات خلال تلك المدة، تناقش البلدين العديد من القضايا المثيرة للجدل، مثل استقلال إقليم كردستان العراق وتداعياتها الإقليمية، وقضية المياه بسبب بناء تركيا لسدود على نهر الفرات، مما أثار قلقًا في العراق بشأن تأثيرها على إمدادات المياه.

٤. **التعاون السياسي:** شهدت العلاقات السياسية بين العراق وتركيا تعاونًا سياسيًا متباينًا خلال المدة المذكورة، في بعض الأحيان، تبادلت الحكومتان الزيارات الرسمية وعقدت المشاورات السياسية لتعزيز التفاهم والتعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل الأمن الإقليمي والمسائل الاقتصادية، ومع ذلك كان هناك أيضًا تصريحات متبادلة عكست مستوى الخلافات السياسية بين البلدين في بعض الأحيان.

٥. **القضية الكردية:** تشكلت إشكاليات بين العراق وتركيا بسبب القضية الكردية، تركز الانتقادات التركية على العراق للسماح بوجود نشاطات لحزب العمال الكردستاني (PKK)على الأراضي العراقية وتهديد أمن تركيا، وفي بعض الأحيان قامت القوات

التركية بشن عمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية ضد مواقع الـPKK ، مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين.

٥. **الأزمات الاقليمية:** تأثرت العلاقات بين العراق وتركيا بالتطورات الإقليمية، بما في ذلك الأزمة السورية والصراع في سوريا والعراق. كلا البلدين واجها تحديات أمنية وسياسية مشتركة نتيجة التهديدات الإرهابية وتداعيات الأزمات الإقليمية، على الرغم من التحولات والتوترات في العلاقات السياسية بين العراق وتركيا خلال المدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٣، إلا أنهما استمرت في العمل معًا وتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني في العديد من المجالات المشتركة، تبقى الفرصة قائمة بين البلدين لتعزيز العلاقات وتجاوز الخلافات المستمرة من أجل المصالح المشتركة.

٦.يشكل مشروع "قناة التنمية" مشروع المستقبل بالعراق، الذي يتضمن إنشاء "ميناء فاو الكبير" والذي سيكون أكبر ميناء في الشرق الأوسط، ومشروع "القناة الجافة" الذي يتضمن مد سكك حديد وطرق برية انطلاقا من محافظة البصرة جنوب العراق إلى الحدود مع تركيا شمالا، أهمية بالغة في تطوير العلاقات بين البلدين ونقلها إلى مستوى أعلى، ومن المتوقع أن تفتتح تركيا قنصلية عامة في النجف قريبا، وقد يسهم تطوير العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق، في الاستقرار الإقليمي، ناهيك عن الفوائد التي قد يجنيها البلدان من ذلك، وحكومة السوداني لديها القدرة على تحقيق التوازن والاستقرار الإقليميين مع الخطوات التي ستتخذها في السياسة الخارجية، إذا حققت الاستقرار داخليا، كما ستفتح التطورات الأخيرة المهمة في المنطقة على رأسها الاتفاق السعودي–الإيراني برعاية صينية، وعودة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وعودة سوريا إلى الجامعة العربية، ودور العراق المهم في هذه التطورات، ستفتح الآفاق لاستقرار إقليمي في المنطقة من شأنه أن يحقق تنمية مستدامة فيها بتعاون إقليمي وتوافق دولي يخدم المصالح الاستراتيجية للجميع، بما في ذلك العراق وتركيا.

المصادر

أ. العربية

أحمد، ع. ك. (٢٠١٦). مسارات العلاقات العراقية–التركية بعد عام ٢٠٠٣ The Development of the Crisis Between Iraq and Turkey After 2003. *مجلة دراسات دولية، ٦٤، ٦٥.*

البراوي، ر. (١٩٩٨). من حلف بغداد إلى الحلف الإسلامي *From the Baghdad Pact to the Islamic Alliance*. مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب.

الجزيرة نت. (٢٠١٦). تصعيد عراقي ضد الوجود التركي بالموصل *Iraqi escalation against Turkish presence in Mosul*

https://www.aljazeera.net/news/2016/10/4/

الجزيرة نت. (٢٥ تشرين الأول ٢٠١٧ ب). أنقرة تدعم بغداد والعبادي يدعو لإنهاء النزاعات *Ankara supports Baghdad and al-Abadi calls for an end to the conflicts*

https://www.aljazeera.net/news/2017/10/25/

الجزيرة نت. (٢٥ تشرين الأول ٢٠١٧ ج). العبادي يصل أنقرة في جولة تأخذه لطهران *Al-Abadi arrives in Ankara on a tour that takes him to Tehran*

https://www.aljazeera.net/news/2017/10/25/

الجزيرة نت. (٧ كانون الثاني ٢٠١٧ أ). العراق وتركيا يتفقان على التعاون الأمني والاقتصادي *Iraq, Turkey agree on security and economic cooperation*

https://www.aljazeera.net/news/2017/1/7/

الحرة. (٦ تشرين الأول ٢٠١٦). غير مبالية باحتجاج بغداد.. تركيا: باقون في العراق *Indifferent to Baghdad's protest. Turkey: Staying in Iraq*

https://www.alhurra.com/iraq/2016/10/06/

دومان، ب. (٢٣ كانون الأول ٢٠٢٠). زيارة الكاظمي إلى تركيا ومستقبل العلاقات التركية العراقية *Al-Kazemi's visit to Turkey and the Future of Turkish-Iraqi Relations*. مركز اورسام

https://www.orsam.org.tr/ar/kaziminin-turkiye-ziyareti-ve-turkiye-irak-iliskilerinin-gelecegi/

السبعاوي، ع. ع. (١٩٨٦). العلاقات العراقية – التركية ١٩٣٢-١٩٥٨ *Iraqi-Turkish Relations*.

سبوتنيك. (٤ تشرين الأول ٢٠١٦). البرلمان العراقي يحتج على القرار التركي بتمديد مهمة القوات في العراق *Iraqi parliament protests Turkish decision to extend troop mission in Iraq*

https://sputnikarabic.ae/20161004/1020337164.html

سكاي نيوز عربية. (١٢ نيسان ٢٠١٢). أردوغان: سلوكيات المالكي طائفية *Erdogan: Maliki's Behaviors are Sectarian*. Sky News Arabia.سكاي نيوز عربية

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/16105

صالحة، س. (٢٠١٤). هل تكفي زيارة واحدة للعبادي؟ Is one visit to Alabadi enough?. *ترك برس*

https://www.turkpress.co/node/4477

العباسي، ر. ذ. م. ح. (٢٠٠٥). مشروع جنب شرقي الأناضول وتأثيره في العلاقات العربية-التركية *The Eastern Anatolia Side Project and its Impact on Arab-Turkish Relations*، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الموصل.

عبدو، أ. م.، والريكاني، ن. ا. م. ا. (٢٠١٨). التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥: العراق أنموذجا The change in Turkish foreign policy towards neighboring countries for the period 2003-2015: Iraq as a model. *مجلة تكريت للعلوم السياسية، ١٤*.

https://www.iasj.net/iasj/download/17886e057d9ff115

عربي ٢١. (٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٣). علاقات "متقلبة" بين العراق وتركيا.. وبغداد مهتمة بتعزيز التعاون *"Fluctuating" relations between Iraq and Turkey. Baghdad is interested in strengthening cooperation*

https://arabi21.com/story/1489259/

العلاف، إ. خ. (٢٠٠٦). السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ Turkish Foreign Political Behavior Towards Iraq After

April, 9th, 2003. مجلة دراسات إقليمية، ٣ (٥).

https://regs.mosuljournals.com/article_35119.html

المدى. (١٥ كانون الأول ٢٠١٥). مجلس نينوى: النجيفي أبعدنا عن معسكر زليكان واكتشفنا انفاقه ٤ مليارات دينار من دون علمنا *Nineveh Council: Al-Nujaifi expelled us from the Zelekan camp, and we discovered that he spent 4 billion dinars without our knowledge*

https://web.archive.org/web/20220103001831/https://almadapaper.net//view.php?cat=141089

الميادين. (٢٥ كانون الأول ٢٠١٤). رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي يبدأ زيارة رسمية إلى تركيا *Iraqi Prime Minister Haider al-Abadi begins official visit to Turkey*.

https://www.almayadeen.net/news/politics/570824/

النعيمي، أ. ن. (٢٠١٠). العلاقات العراقية–التركية: الواقع والمستقبل *Iraqi-Turkish Relations: Reality and Future*. دار زهران للنشر والتوزيع.

النعيمي، ل. ع. م. (٢٠٠٧). القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية–الأمريكية ٢٠٠٣–٢٠٠٦-Iraqi Issue And Its Reflections Upon The Turkish-American Relations. مجلة دراسات إقليمية، ٤(٨).

https://doi.org/10.33899/regs.2007.6413

النعيمي، ل. ع. م. (٢٠١٣). العلاقات العراقية–التركية ٢٠٠٢–٢٠١٢ Iraqi-Turkish Relations 2002-2012. مجلة دراسات إقليمية، ١٠(٣٢).

https://doi.org/10.33899/regs.2013.81071

النعيمي، ل. ع. م. (٢٠٢٠). شراكة تركيا مع إقليم كردستان العراق في مجال الطاقة Turkey's Partnership with the Kurdistan Region of Iraq In the Energy Field After 2011. مجلة دراسات إقليمية، ١٤(٤٦).

https://doi.org/10.33899/regs.2020.166956

نوفل، م. (٢٠١٠). عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية *Turkey's Return to the East: New Directions of Turkish Policy*. الدار العربية للعلوم/ ناشرون.

وزارة الخارجية العراقية. (٢٠٢٢). وزارة الخارجيَّة تستدعي السفير التركيّ لدى العراق وتُسلّمه مُذكّرة احتجاج شديدة اللهجة *Foreign Ministry summons Turkish Ambassador to Iraq and hands him a strongly worded protest note*

https://mofa.gov.iq/2022/07/?p=32908

الوسط. (١٢ أيار ٢٠١٧). الخارجية العراقية ترفع شكوى رسمية إلى مجلس الأمن بشأن التدخل التركي *The Iraqi Foreign Ministry submits an official complaint to the Security Council about the Turkish intervention*

https://web.archive.org/web/20220103002523/http://www.alwasatnews.com/news/1056046.html

DW. (١ تشرين الأول ٢٠١٦ أ). البرلمان التركي يمدد مهمة الجيش في سوريا والعراق *Turkish parliament extends army mission in Syria and Iraq*

https://www.dw.com/ar/35941037

DW. (٦ تشرين الأول ٢٠١٦ ب). العراق يتقدم بطلب لدى مجلس الأمن الدولي ضد تركيا *Iraq files UN Security Council petition against Turkey*

https://www.dw.com/ar/a-35970110

المصادر الأجنبية:

Aygün, F. T. (23 March 2023). ***New Dynamism in Türkiye-Iraq Relations after Sudani's Visit*****. Rudaw.**

https://www.rudaw.net/english/opinion/22032023

Cagaptay, S., & Evans, T. (2012). Turkey's Changing Relations with Iraq: Kurdistan Up, Baghdad Down. في *The Washington Institute for Near East Policy*. Policy Focus 122.

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/turkeys-changing-relations-iraq-kurdistan-baghdad-down.

Hurriyet Daily News. (2011). Ankara Sticking Its Nose in Iraq: Maliki. ***Hurriyet Daily News*****.**

https://www.hurriyetdailynews.com/ankara-sticking-its-nose-in-iraq-maliki-9123

Hurriyet Daily News. (10 May 2012). Atalay'dan Hasimi aciklamasi (Atalay's Hashimi Statement). ***Hurriyet Daily News*****.**

https://www.sabah.com.tr/gundem/2012-/05/10/atalaydan-hasimi-aciklamasi

Kanat, K. B. (2010). AK Party's Foreign Policy: Is Turkey Turning Away from the West. *Insight Turkey*, *12*(1).

https://www.insightturkey.com/file/775/ak-partys-foreign-policy-is-turkey-turning-away-from-the-west-winter-2010-vol12-no1

Öniş, Z. (2012). Turkey and the Arab Spring: Between Ethics and Self-Interest. *Insight Turkey*, *14*(3).

https://www.insightturkey.com/file/524/turkey-and-the-arab-spring-between-ethics-and-self-interest-summer-2012-vol14-no3

Yezdani, I. (31 July 2012). Turkey Gives al-Hashemi, His Team Residence Permit. *Hurriyet Daily News*.
https://www.hurriyetdailynews.com/turkey-gives-al-hashemi-his-team-residence-permit-26723